الآراء الرضيّة في بعض مسائل الخلاف النحوية

دكتور

محمود عبد العظيم محمد نصر

الأستاذ المشارك
بجامعة الجوف
بالمملكة العربية السعودية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يعلمُ ما بين أيديهم وما خَلْفَهُمْ ولا يشفعُونَ
إلاَّ لِمَنِ ارتضى وهم مِن خشيتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الأنبياء الآية رقم ٢٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

الحمد لله ربِّ لعالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين ، ورحمة الله للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فتراثنا النحوي – تاريخه ، وأعلامه ، ومدارسه ، وأبوابه ، وقضاياه ، ومسائله كل ذلك في حاجة إلى متابعة الحديث عنه ، وكشف ما قدمه أسلافنا – رضوان الله عليهم – خدمة للغة العربية .

ويوم أن يُوصد الباب ما تم من بعض الدراسات يقع على ذلك العلم حيف كبير ، فهجر تلك الفروع يؤدى إلى نسياتها ، ويضيع اللغة ، ويفقد قدراً من التراث . ومن ثم رأينا أن نقف مع بعض المسائل النحوية لنوضح الآراء فيها ونرتضى الرأي الرَضي والراجح فيها في بحث أسميناه ((الآراء الرضيَّة في بعض مسائل الخلاف النحوية " وخطة الدراسة في هذا البحث كالآتي :-

بعد المقدمة التي تضمنت أسباب اختيار هذا الموضوع . وقيمته العلمية ومنهج السير فيه .

جعلت هذا البحث في فصلين أولهما بعنوان :-

" ما فيه أكثر من رأيين ارتضيت أحدهم "

وقد تضمن هذا الفصل عدة مباحث جاءت على العنوان الآتي :-

١. المدح والذم بحبذا ولا حبذا

٢. "ولله على النَّاس حجُّ البيت لمن استطاع إليه سبيلا"

٣. " لا جرم أن الله يرانا "

٤. زيدٌ يفهمُ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥. تسمية ضمير الفصل

٦. وقوع خبر إن جملة طلبية

٧. حذف خبر إن

٨. تمييز العدد

٩. ضمير الفصل من حيث الاسمية والحرفية .

ثانيهما بعنوان : " ما فيه رأيان ارتضينا أحدهما " وتضمن عدة مباحث جاءت على النحو الآتي :-

١. لعمرك لأقعدن .

٢. كان زيدٌ قاهماً

٣. " وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره "

٤. " أبشرٌ يهدوننا "

٥. " أبشراً منّا واحداً نتبعه "

٦. " والأنعامَ خلقها "

٧. " إنا كلَّ شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ "

٨. جاء زيدٌ وعمرو

٩. " أسمع بهم وأبصر "

١٠. حقيقة نعم وبئس من حيث الاسمية والفعلية

١١. " أجدل – أخيل – أفعى " بين الصرف ومنع الصرف .

١٢. الجزم بـــ (لن)

١٣. " كي " بين المصدرية والتعليلية .

١٤. من زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً .

١٥. " ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون"

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٦. فائدة ضمير الفصل من ص٢٠- ص٢٢

على أنني قمت بتوثيق آراء العلماء من كتب أصحاب الآراء ما أمكن وتم ترجيح أحد الآراء بالدليل العلمي فلم ارتض رأياً دونما دليل كما قمت بتوثيق الشواهد القرآنية بنسبة الآية إلى سورتها وذكر رقم الآية كما تم توثيق الأشعار ونسبة كل بيت إلى قائله وبحره العروضي وخرّجت الأحاديث النبوية كما رتبت الفهارس أولاً الآيات القرآنية ثم الأحاديث ثم الأبيات الشعرية كما تم ترتيب المصادر والمراجع حسب الترتيب الأبجدي ، ثم ذكرت فهرس المحتويات كما تجدر الإشارة إلى أنني استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث .

والله حسبى عليه توكلت وإليه المصير .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول

ما فيه أكثر من رأيين ارتضينا أحدهم

المدح والذم بحبذا ولا حبذا

"ولله على الناس حجُّ البيت لمنْ استطاع إليه سبيلا"

" لا جرم أن الله يرانا "

زيد يفهم.

تسمية ضمير الفصل

وقوع خبر إن جملة طلبية

حذف خبر إن

تمييز العدد

ضمير الفصل من حيث الاسمية والحرفية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(المدح والذم) بحبذا ولا حبذا

" ألا حَبَّذَا عاذري في الهوَى ولا حَبَّذَا الجَاهلُ العَاذِلُ " (١)

مما يدل على المدح في لغة العرب (حبذا) ومما يدل على الذم (لا حَبَّذَا) وفي (حَبَّذَا) مع ما بعده خمسة إعرابات على ما يلى :-

الرأي الأول :- (حب) فعل ماض ، و (ذا) فاعل .

الرأي الثاني :- (حب) و (ذا) مركبان وغلبت الفعلية ؛ لتقدم الفعل ، فأصبحا معاً فعلاً ماضياً ، وما بعده فاعل وهذا قول الأخفش .

الرأي الثالث :- مركبان ، ولشرف الاسم غلبت الاسمية فصار الجميع مبتدأ وما بعده خبره وهو قول المبرد في (المقتضب) ، وابن السراج في (الأصول) والسيرافي في (شرح الكتاب) . (٢)

الرأي الرابع :- حبذا اسم خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر ، ونسب هذا الإعراب أيضاً إلى المبرد وابن السراج .

الرأي الخامس :- (حب) فعل و(ذا) ملغاة ، والاسم بعد ذلك هو الفاعل .

والرأي الذى ارتضيناه هو الرأي الأول وهو أن (حب) فعل ماضى ، و (ذا) فاعل – وهذا هو الأرجح ؛ لأن الأصل عدم التغيير وهو

---

(١) لامن المتقارب وانظر أوضح المسالك ٢٨٣/٣ والدرر ٢٢٧/٥ وشرح التصريح ٩٩/٢ وشرح عمدة الحافظ /٨٠٢ والمقاصد النحوية ١٦/٤ وهمع الهوامع ٨٩/٢ .

(٢) وانظر كذلك الأصول لابن السرج ١٢٠/١ وما بعدها وأوضح المسالك ١٠٣/٣ـ ١٠٣ والتصريح ٩٩/٢ وما بعدها والمقتضب ١٤٥/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قول ابن درستويه ، وابن برهان وابن خروف ، وابن كيسان ، وابن مالك – والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبر مقدم ، والرابط بينهما محذوف الخبر وقيل عكسه ، وقيل بدل أو عطف بيان .

" ولله على النَّاس حجُّ الْبيْتِ من استَطاعَ إليْه سَبيْلاً "[1]

أُختلف في (منْ) من هذه الآية الكريمة على مايلى :-

الرأي الأول:- بدل بعض من كل وهذا هو الظاهر ، لأن " الناس" لفظ أعم ؛ إذ منهم المستطيع ومنهم غير المستطيع .

الرأي الثاني :- بدل كل من كل وهو مذهب ابن برهان وقد احتج لإعرابه هذا بأن المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص ؛ لأن الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع .

الرأي الثالث :- قال الكسائي "منْ" شرطية وجوابها محذوف أي : منْ استطاع فليحج قيل عنه : لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام .

الرأي الرابع :- قال ابن السيد (منْ) فاعل (حج) من إضافة المصدر إلى مفعوله قيل وهذا يقتضى أنه يجب على الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل . (٢٢)

وفيما تقدم مناقشة :-

---

(١) الآية رقم ٩٧ من سورة آل عمران .

(٢) ينظر الأشمونى ١٢٤/٣ والتصريح ١٥٧/٢ وحاشية الصبان /١٢٤ ومغنى اللبيب ١٢٣/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال الدنوشري :- كونه باطلاً مبنى على أن الألف واللام في " الناس " للاستغراق ، وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمراد حينئذ بـ(الناس) من جرى ذكره وهو المستطيعون.

وبيان ذلك : أن (حجُّ البيْت) مبتدأ والخبر قوله " لله على النَّاس" والمبتدأ وإن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة ؛ لأن رتبته التقدم وإذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير : حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس ، أي هؤلاء الناس المذكورين .

ويدل عليه أنك لو أتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت : حق الله عليهم لصح ، فقد سد الضمير (ال) ومصحوبها وهو علامة (ال) التي للعهد للذكرى بل جعلها لذلك مقدم .

فقد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فإنها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة إلى ذلك قاله الدماميني في حاشية المغنى جمعا وقال أيضا :

إذ جعل (من) في الآية بالأجنبي وهو المبتدأ . وظاهر هذا أن الفصل المذكور غير جائز وفيه تأمل لا يخفى وللتاج السبكي في بعض مجامعية كلام في هذه الآية .

أجاب به عمَّا رُدَّ به على ابن السيد ولا مانع أن يكون في الحج فرض كفاية على الناس أن يحج مستطيعهم ، فإن لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع لا عموم حج البيت .

والظاهر أن إعراب الكسائي أرجح ولذلك ارتضيناه : لأن حاصلة أن لله على الناس أن يكن (البيت) محجوجاً ، وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه ، وينبغي أن يقدر الجواب هكذا : فعليه أن يباشر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحج بنفسه قال : وظهر أن الآية ليست من العام المخصوص ولا الذى أريد به الخصوص . (١)

والله تعالى أعلم بمراده

" لا جَرَمَ أنَّ الله يرانا "

يستعمل (جرم) في كلام العرب على أكثر من صورة ، ومنه : لا جرم لا ذي جرم ، لا أن ذا جرم ، لا جرم – بكسر الراء وبضمها(٢٢) والمعروف من هذا المسموع وغيره هو (لا جرم) الذى نحن بصدد البيان من الإعراب – الآن :

ورد (لا جرم) في القرآن في خمسة مواضع : وذلك قوله تعالى " لا جرم أنهم في الآخرة هو الأخسرون " (٣)

وقوله سبحانه " لا جَرَمَ أن الله يعْلَمُ ما يُسرون وما يُعلنُون"(٤) وقوله عز من قائل " لا جَرَمَ أنهُمْ في الآخرة هُم الخاسرون " (٥) وقوله عز شأنه " لا جرم أنَّ لَهُمُ النَّار وأنهُمْ مُفْرطُون " (٦) وقوله عز وجل " لا جرم أنما تدْعُونني إلَيه ليْسَ لهُ دَعوَة في الدنيا وفي الآخرة"(٧)

كما ورد في شعر العرب ومنه ما أنشده ثعلب

---

(١) حاشية يس على التصريح ١٥٧/٢ ، وانظر الكتاب ١٥٢/١ والمغنى ٨٥/٢ وما بعدها والمقتضب ٢٧/١ ، ١١١/٣ ، ٢٩٦/٤ .

(٢) القاموس واللسان والمصباح المنير / جرم .

(٣) الآية رقم ٢٢ من سورة هود .

(٤) الآية رقم ٢٣ من سورة النحل.

(٥) الآية رقم ١٠٩ من سورة النحل .

(٦) الآية رقم ٦٢ من سورة النحل .

(٧) الآية رقم ٤٣ من سورة فاطر .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قُلْتُ لها بَيْنِي فقالتْ لاَ جَرَمْ إنّ الفراقَ اليومَ واليومَ ظلمْ

ومعنى (لا جرم) لابد ، لا محالة ، حقاً .....

أما إعرابه فقد اجتهد النحويون في ذلك على أكثر من معنى وأكثر من إعراب ومنه ما يأتي :

الرأي الأول :- (لا) نافيه ، (جرم) فعل ماضي – بمعنى حق ، وما بعده " فاعل – وهذا عند سيبويه ؛ قال في كتابه : وأما قوله عز وجل (لا جَرَمَ أن لهم النار) فإن " جرم" عملت فيها ؛ لأنها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ،وقول المفسرين: ومعناها حقاً أن لهم النار بذلك أنها بمنزلة هذا الفعل(١) .

الرأي الثاني :- (لا) رُكِبتْ مع (جرم) فصار فعلا بمعنى حق ووجب وما بعدهما فاعل بهما معا . وهذا رأي الخليل كما نقله عنه أبو حيّان في (البحر المحيط) عند هذه الآية.

الرأي الثالث :- (لا) النافية لكلام سابق ، (جرم) فعل ماض بمعنى كسب والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المقصود من الكلام وما بعده ذلك في محل نصب مفعول به – قالهُ الزجّاج – .

الرأي الرابع :- (لا) مع (جرم) فصارا مبتدأ وما بعدهما في محل رفع خبر – وهذا إعراب الحوفي – .

الرأي الخامس :- (لا) نافية للجنس (جرم) اسمها ؛ ما بعد ذلك لا محل له جواب القسم الذى يشير إليه (لا جرم) بدليل أن يجاب باللام

---

(١) الكتاب ١٣٨/٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما يجاب بالقسم ، إذ يقال : لا جرم لآتينك وقد أغنى هذا الجواب عن خبر (لا) وهذا إعراب الفراء(١) .

الرأي السادس :- (لا) نافية للجنس (جرم) اسمها مبنى على الفتح أي لا ضد ولا منع ،وما بعد ذلك مصدر مؤول مجرور بحرف جر مقدم بحسب المعنى المقصود وهنا على هذا التقدير يجب فتح همزة (إن) بعدها . وهو إعراب الكسائى .

الرأي السابع :- وقال آخرون (لا) زائدة (جرم) فعل ماض معناه ، كسب أو حق أو وجب ، وما بعده فاعل. (٢)

هذه آراء ... لعل أقربها إلى القبول والذي نرتضيه هو الرأي الأول إذا لا يخفي ما في الآراء التي بعده من التكلف والتقدير لكن كل ذلك فكر واجتهاد .

(١) انظر المصباح المنير /٩٧/ص٢٥٩.

(٢) ينظر شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب ٣١٥/٢ ص٢٦٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"زَيْدُ يَفْهَمُ"

سُمِيَ الفعل المضارع بهذه التسمية ؛ لأنه هو وحده دون أخويه الماضي والأمر الذي أشبه اسم الفاعل في المعنى من الدلالة على الحال أو الاستقبال وفي اللفظ من الحركات والسكنات . ولهذه المضارعة استحق الإعراب ولما يتوارد عليه من المعاني التي لا تعرف إلاّ بالإعراب . وهو يعرب إذا لم يتصل به ما يبني على السكون وهو نون النسوة أو على الفتح وهو نون التوكيد المباشرة .

ويرفع إذا لم يكن قبله ما ينصبه ولا ما يجزمه (١) وفي رافعه حينئذ خلاف بين النحويين واجتهاد منهم رحمهم الله :

الرأي الأول :- رافع الفعل المضارع حين يستحق الرفع هو تجرده من الناصب والجازم وهو رأي الفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك .

الرأي الثاني :- أن رافعه حلوله محل الاسم وهو مذهب البصريين والأخفش والزجاج وعلل هؤلاء رأيهم بأنه لو دخل عليه (لن) أو (لم) امتنع رفعه ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذين الحرفين فليس حينئذ حالّاً محل الاسم .

الرأي الثالث :- رافع المضارع هو حرف المضارعة الهمزة أو النون أو الياء أو التاء الذى في أوله . وهذا هو رأي الكسائي إمام الكوفيين .

---

(١) وانظر : البسيط لابن أبي الربيع ٢٤٢/١، ٢٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرأي الرابع :- رافع المضارع مضارعتة للاسم وهو قول ثعلب من الكوفيين والزّجّاج من البصريين . (١)

والمختار الذى نرتضيه من هذه الآراء الأربعة هو الرأي الأول .... وذلك لأننا لو أخذنا بالرأي الثاني لكان المضارع في بعض المواضع كما في : هلا تفعل ، وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذى تفعل بغير رافع ؛ لأن الاسم لا يقع موقع الفعل في أي جملة من هذه الجمل الأربع .

ولو سلمنا بالرأي الثالث القائل : إن رافع المضارع مضارعته للاسم لاعترض ذلك بأن اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم سيحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه .

ولو اخترنا الرأي الرابع الذى يقول رافع المضارع هو حرف المضارعة نفسه لرد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه . ثم لا يقال أن الرأي أو الإعراب الأول قد يعترض بأن التجرد أمر عدمى والرفع أمر وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ؛ لأن التجرد هنا عبارة عن أن المتكلم يأتي بالمضارع على أول أحواله خاليا م ناصب وجازم وهذا العمل من المتكلم أمر وجودى لا عدمي (٢)

---

(١) أوضح لمسالك ٣/٤ والتصريح ٢٢٩/٢ وحاشية الصبان وشرح الأشمونى ٢٧٧/٣ وهمع الهوامع ٧/١ وكذلك الهامش السابق ص ٢٢٩ .

(٢) المصادر السابقة ص ٢٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تسمية "ضمير الفصل"

اختلف البصريون والكوفيون في تسمية هذا الضمير :

فالبصريون يسمونه فصلاً (١) والكوفيون يسمونه عماداً أو دعامة . (٢)

الرأي الأول :- علة تسمية ضمير الفصل عند أصحاب الرأي الأول أنه يفصل بين المبتدأ والخبر وقيل ؛ لأنه يفصل بين الخبر و النعت ، وقيل ؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً .

وهذا أحسن ؛ لأنه ق يفصل حيث لا يصلح النعت نحو ، كنت أنت القائم إذ الضمير لا ينعت .

الرأي الثاني :- عله تسميته عماداً عند الكوفيين أنه يحفظ ما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، فهو كالعماد في البيت ،أو لأنه يعتمد عليه في الفائدة .

الرأي الثالث :- وعله تسميته عند الكوفيين دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ، ويؤكد ، والتأكيد من فوائد مجيئه . (٣)

هذا وقد سماه بعض المتقدمين صفة .

---

(١) ينظر أصول ابن السراج ١٢٥/٢ والإنصاف ٨٠٦/٢ والتسهيل /٢٩ والشرح الكافية الشافعية لابن مالك ٢٤٠/١ وشرح المفصل ١١٠/٣ والمغنى ٤٩٦/٢ والهمع ٦٧/١ وما بعدها .

(٢) المصادر السابقة ومعاني القرآن للفراء ٥١/١ ، ٤٠٩ .

(٣) ينظر أسرار النحو /١٧٧ وشرح الرضي على الكافية ٢٤/٢ وشرح المفصل ١١٠/٣ والمساعد ١١٩/١ والهمع ٦٨/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد ارتضينا تسمية البصريين ؛ لأنها أعرف من تسمية الكوفيين ، وهى المتداولة في أكثر كتب النحو هى أيضاً الأرجح يعلل الدماميني لذلك بقوله : (ولأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ فلما كان المعنى في هذا الضمير (الفصل) كانت تسميته فصلاً أحرى من تسمية الكوفيين ، فإنهم يسموه باسم ما يلائمه ويؤدى إلى معناه فكانت تسمية البصريين أظهر .(١)

(١) تعليق الفرائد ١٢٩/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"وقوع خبر (إن) جملة طلبية".

الرأي الأول :- يرى بعضهم أنه يجوز وقوع الجملة الطلبية الإنشائية خبراً لـ(إن).

الرأي الثاني :- يقول أبوعلى الفارسي : كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتى الأمر والنهى حتى مر بي قول الشاعر :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما (١)

وقول الآخر :

ولو أصابت لقالت وهى صادقة إن الرياضة لا تنصبك للشيب (٢)

يعكس لنا هذا النص أن سيبويه يجوّز وقوع خبر إن جملة طلبة وأن الفارسى قد وافق سيبويه فيما ذهب إليه بعد أن مر به هذان الشاهدان . ولم نجد هذا لدى سيبويه في خبر إن ، وإنما وجدناه في خبر المبتدأ .

الرأي الثالث :- وقال ابن جنى : ويجوز جعل خبر (إن) وخبر المبتدأ ،وخبر (كان) ونحو ذلك أمراً لا يحتمل الصدق والكذب وبه جاء الشعر .

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبي مكعب وأنظره في : أمالي الشجري ٣٣٢/١ والتصريح ٦٨٩/١ والخزانة ٢٥٠/١٠ والدرر ١١٣/١ . والمغنى ٥٨٥/ والهمع ١٣٥/١ .

(٢) البيت من البسيط للجميع السدى وأنظره في الأمالى الشجرية ٣٣٢/١ وسر الصناعة ٣٨٨/١ وشرح الجمل ٣٢٨/١ وشرح الرضي على الكافية ٣٤٨/٢ والمفضليات ٣٤ والنص عن الفارسي في الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ والتصريح ٢٩٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" إن الرياضة لا تنصبك للشيب " والنهى كالأمر في هذا (١) .

وأما الجملة الطلبية كالأمر ، والنهى ، والدعاء ، والجملة المصدرة بحرف استفهام ، والعرض ، والتمني ، ونحو ذلك فلا نرى مانعاً من وقوعها خبراً لـــ(أن) و(لكن) كما في خبر المبتدأ . وإن كان قليلاً نحو :

إن زيداً لا تضربه ، وإنك لا مرحباً وإن زيداً هل ضربته ، ومنه قول الشاعر :

ولو أرادت لقالت وهى صادقة إن الرياضة لا تنصبك للشيب (٢)

الرأي الرابع :- ويرى أبو حيان أن هذا جائز لكنه يخصه بـــ(أن) وحدها يقل : (وينبغي تخصيص ذلك (أن) وحدها ؛ لأنها مورد السماع ، والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقاً ، وتأوّلوا البيت على إضمار القول) .(٣)

الرأي الخامس :- وأما بن هشام فقد ذكر أن النحويين اشترطوا في جملة الخبر الخبرية . ثم استثنى خبر (أن) واشترطوا فيها أن تكون مخففة فحينئذ يجوز أن يأتي خبرها دعاء كقوله تعالى : (والخامسة أن غضب الله عليها) (٤) في قراءة نافع .

---

(١) الصناعة ٣٨٨/١.

(٢) تقدم البيت قريباً والنص من شرح الرضي على الكافية ٣٤٨/٢.

(٣) نقله عن السيوطى في الهمع ١٣٥/١.

(٤) بتخفيف النون وكسر الضاد ، ينظر الكشف عن وجوه القراءات للقيسى ١٣٤/٢ أو المغنى ٥٨٥/٢ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرأي السادس :- يقول ابن عصفور : (وما كان خبر المبتدأ كان خبرا لها - يقصد أن وأخوتها - الاسم الاستفهام ، و (كم) الخبرية وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب، فلا يجوز أن تقول : إن زيداً ضربه ، وإن عمراً لا تضربه ، فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة الغير محتملة للصدق والكذب خبراً تؤول) (١)

ثم ذكر ابن عصفور الشواهد التي استدل بها المجوزون ، ومنها : قول الشاعر :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما(٤)

وقول الآخر : إن الرياضة لا تنصبك للشيب (٢)

ونراه كذلك يعلل لعدم جواز وقوع الجملة الطلبية خبر لـ(أن) بقوله :

(وإنما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لعدة حروف لمناقضة معناها لمعنى هذه الحروف ، وذلك أن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب) ، ثم قال :

(ولم تقع خبر لـ(أن) لأن هذه الأحرف للتأكيد ، ولا يؤكد إلا ما يحتمل أن يكون وألا يكون في حق المخاطب وأما ما ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه .(٣)

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/١.

(٢) تقدم البيتان قريباً .

(٣) السابق ٤٢٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومما سبق رأينا ابن عصفور يمنع وقوع جملة الطلب خبر لـ(أن) وقد أول ما ورد ، وعلل لهذا المنع . ونصه في ذلك صريح ، وما قصد إليه واضح .

وعلى ذلك فإن السيوطي قد وهم حين نسب إلى ابن عصفور القول بجواز وقوع جملة النهى – خبراً – قال السيوطي : (واختلف في النهى ، وصحح ابن عصفور وقوعها خبر هنا لقولهم :

إن الذين قتلتهم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما (١)

أقول : لعل هذا الذى نسبه السيوطي إلى ابن عصفور رأي آخر له لكننا لم نعثر عليه فيما بين أيدينا . ومن الذين منعوا وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ(أن) ابن مالك ، إذ جعل وقوع النهى خبر (إن) شاذا – قال ابن مالك :

(ونبهت على من شذ من دخول على ما خبره نهى كقولهم : إن الذين قتلته سيدهم * لا تحسبوا .... البيت) (٢) ويظهر لن أن لابن مالك رأيين في هذه القضية فإذا كان قد حكم عليه مثل ذلك بالشذوذ كما تقدم الآن ، فإنه قد جوز ذلك وأنه حكم عليه بالقلة كما يظهر من كلامه في التسهيل – قال ابن مالك : (وربما دخلت ان على ما خبره نهى).(٣)

الرأي الراجح : وقد ارتضينا أنه يجوز وقوع خبر إن في جملة طلبية بشرط أن يكون المعنى طلباً ، واللفظ خبراً .

---

(١) همع الهوامع ١٣٥/١ .
(٢) في شرحه على التسهيل – ٦٥/ب .
(٣) تسهيل الفوائد / ١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذلك لتكرار مثل هذا الأسلوب في أدعية الرسول صلى الله عليه وسلم – وهو أفصح الناس أجمعين – كقوله صلوات الله وسلامه عليه :

(اللهم إنّي أسألك رحمة من عندك) (١)

(الله إنى أعوذ بك من أن أُضل أو أُضل) (٢)

(اللهم إني أعوذ بك من فجأة نقمتك وتحول عافيتك)(٣)

(اللهم إني أعوذ بك من المغرم والمأثم) (٤)

ومثل ذلك يقع في أساليب العرب . أما غير ذلك من الشواهد التي ظاهرها جواز وقوع الجملة الطلبية لفظا ومعنى خبرا لـ(إن) فذلك مردود ، وتأويله أولى ؛ لأن عدم التأويل يوقع في التناقض ، فهذه الجمل – الطلبية لفظا ومعنى – لا تحتمل التأكيد ، والتأكيد إنما يقع على ما يحتمل ، والذي ثبت واستقر في الذهن لا فائدة من ورائه .

وإذا كان سيبويه قد جوّز أن يقال " عبد الله اضربه ، وعمرو لا تهنه " (٥) فإن ذلك في مقام خبر المبتدأ ، لا مقام اسم إن وبين الأسلوبين فرق جد كبير .

---

(١) من حديث قبيصة بن مخارق مسند الإمام أحمد ٦٠/٥.

(٢) من رواية أم سلمه رضي الله عنها – سنن أبى داود ٤٤٣/٤ ومسند الإمام أحمد ٣٠٦/٦.

(٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما صحيح سلم – كتاب الذكر ٢٠٩٧/٤ .

(٤) من حديث عائشة رضي الله عنها صحيح البخاري – كتاب الدعوات ١٥٨/٧، وصحيح مسلم ٢٠٧٩/٤.

(٥) ينظر الكتاب ١٣٨/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حذف خبر (إن)

اختلف النحويون في جواز حذف خبر "إن" يوضح ذلك الآتي :-

الرأي الأول :- يقول سيبويه : (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف المضمر بنفس المظهر ، وذلك : إن مالاً وإن ولداً ... أي : إن لهم مالاً ، فالذي أضمرت (لهم) ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحدان الناس الب عليكم فيقول : إن زيداً وإن عمراً ، أي : إن لنا وقال الأعشى :

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر ما مضى سهلاً (١)

الرأي الثاني :- ويقول المبرد بعد ذكره البيت المتقدم : (والمعرفة والنكرة ها هنا واحد ... فمن المعرفة قول الأخطل :

خلا إن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا (٢)

الرأي الثالث :- وينقل السيرافي رأي الفراء فيقول : (إنما يحذف مثل هذا إذا كررت "إن" ليعرف أن أحدهما مخالف لا آخر عند من يظنه غير مخالف .

---

(١) البيت من الشرح – في ديوان الأعشى /١٥٥ وانظره في أمالي الشجرى ٣٢٢/١ وحاشية يس ١٦٩/١ والدرر ١١٣/١ وشرح المفصل ١٠٣/١ والمحتسب ٣٤٩/١ والمقتضب ١٣٠/٤ والهمع ١٣٦/١ والنص من كتاب سيبويه ١٤١/٢ .

(٢) البيت من الطويل وليس في ديوان الأخطل وانظره في أمالي الشجرى ٣٢٢/١ والخصائص ٣٧٤/٢ شرح المفصل ١٠٤/١ والمقرب /٢٠ والنص من المقتضب ١٣٠/٤ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويُحكى أن أعرابياً قيل له الذبابة الفأرة ؟ فقال : إن الذبابة وإن الفأرة أي : إن هذه مخالفة لهذه) (١)

وتبين لنا في ذلك الذى تقدم ثلاثة مذاهب :-

جواز حذف خبر إن معرفة كان الاسم ، أم نكرة . وهو مذهب سيبويه .

لا يجوز حذف خبر إن معرفة كان الاسم أو نكرة إلا إذا كان بالتكرير كما في بيت الأعشى السابق : إن محلاً وإن مرتحلاً وهو مذهب الفراء .

يجوز حذف خبر إن إذا كان الاسم نكرة . وهو مذهب الكوفيين نقله عنهم الأخفش(٢) .

وابن عصفور يذهب مذهباً وسطاً بين المذهب الأول ، والمذهب الثاني والمذهب الثالث ،فتراه يجيز الحذف معرفة كان اسم إن أو نكرة لكن هذا الحذف أكثر إذا كان ذلك الاسم نكرة.

يقول ابن عصفور ويعلل : (وإنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة ؛ لأن الخبر إذ ذاك إنما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدراً قبل الاسم ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة ، إذ لا مسوغ لذلك ، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجرور سهل حذفه ؛ لأن العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتع في غيرها) (٣)

---

(١) ينظر : حاشية الكتاب – بولاق – ٢٨٤/١.

(٢) تقدم البيت فيما سبق .

(٣) ينظر : الخصائص ٣٧٣/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم نرى ابن عصفور يذكر رأياً ، وينسبه للكوفيين وهو رأي لم نره متردداً عنهم يقل ابن عصفور .

(وزعم أهل الكوفة أن أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل نحو قولهم : إن الذبابة وإن الفأرة ، يريدون : إن الذبابة خلاف الفأرة ، وإنما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل ثم قال : وهذا لا حجة فيه ؛ لأن الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن . وإنما ينبغي أن يحسن الحذف حيث يكون الخبر ظرفاً ، أو مجروراً).(١)

الرأي الراجح : أقول وحذف خبر "إن" بشواهد تصل به إلى حد الجواز ، ولعل ذلك يرجع إلى شدة طلب "إن" لمعوليها اسمها وخبرها وما وقع من مثل ذلك الحذف في شعر العرب – وهو قليل – فالظاهر أنه لضرورة الشعر .

(١) ينظر الجمل ١/٤٤٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمييز العدد

تمييز العدد من أحد عشر إلى تسع وتسعين يكون بمقتضى القواعد النحوية مفرداً منصوباً قال تعالى " إني رأيتُ أحد عشر كوكباً"(١) وقال جل جلاله "إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً" (٢) وقال " أن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة "(٣) وقال سبحانه " وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة " (٤) ، "ذرعها سبعون ذراعاً" (٥) ، " إن تستغفر لهم سبعين مرة" (٦) وجاء في الحديث " الإيمان بضع وستون شعبة " (٧) " إن قعر جهنم سبعين خريفاً" .

وجاء ما ظاهره يوهم خلاف ذلك كقوله تعالى " وقَطَّعْنَاهم اثنى عشرَ أسباطاً أمماً " فأسباطاً الظاهر فيها أنها تمييز لاثنتا عشرة وهى جمع وذلك مخالف للقاعدة وقد خرجت هذه الآية على آراء هي على ما يلي :

---

(١) سورة يوسف الآية رقم ٤.
(٢) سورة التوبة الآية رقم ٣٦ .
(٣) ص الآية بقم ٢٣.
(٤) سورة الأعراف رقم الآية ١٤٢.
(٥) سورة الحاقة الآية رقم ٣٣.
(٦) سورة التوبة الآية رقم ٨٠.
(٧) ينظر في رياض لصالحين من كلام سيد المرسلين للإمام النووى ص ١٩٩ط أولى مكتبة الإيمان بالمنصورة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرأي الأول (١) :- أن أسباطاً بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف والتقدير اثنتي عشرة فرقة ، إذ لو كان لفظ أسباطاً تمييزاً لشذ من وجهين :

تأنيث العدد وجمع التمييز .

الرأي الثاني :- أن أسباطاً تمييز والذي سوغ مجيئه جمعاً كونه بمعنى قبيلة قال الزمخشري : إنما قال أسباطاً ولم يقل سبطا محافظة عل المعنى ؛ لأن كل قبيلة أسباط أي جماعات متفرقة كل منها له جهة هو موليها فلو قال : سبطاً ما أفاد هذا المعنى ؛ لأن السبط كما يرى جزء من القبيلة . وقد رد وجه الزمخشري هذا بأن الأسباط في بني إسرائيل تساوى القبائل في العرب .

وقالوا الأسباط جمع سبط والسبط من أولاد إسحاق كالقبيلة من نسل إسماعيل . (٢) وإذا ثبت هذا فتمييزه بكلمة سبط لا يفسد المعنى .

الرأي الثالث (٣) :- أن التمييز محذوف وأسباطا نعت له حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه فأخذ حكمه . وإنما أنث العدد وهو واقع على الأسباط المذكر ؛ لأنه بمعنى الفرقة أو الأمة ، كما قالوا : ثلاثة أنفس أي أشخاص وعشر أبطن أي قبائل .

الرأي الرابع :- أن الكلام على التقديم والتأخير والأصل وقطعناهم أسباطاً أمما اثنتي عشرة . فأسباطاً على هذا حال أو مفعول

---

(١) ينظر في الطبرى ج ٤ص٨٩ – در الكتب العلمية بيروت لبنان ط أولى ١٩٩٢ف.

(٢) البحر المحيط ٤٠٦/٤.

(٣) السابق الموضع نفسه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثان إن كانت قطعناهم بمعنى صيرناهم واثنتي عشرة بدل من أسباط . وهذا الوجه فيه تكلف لأن التقديم والتأخير خلاف الأصل لا يظهر له هنا مقتض .

والرأي الراجح الذي ارتضيناه إنما هو الوجه الأول وبعده الثالث، وإن كان يلزم على هذا الوجه عدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه .(١)

وليس معنى كون المبدل منه في نية الطرح ، الإعراض عنه البتة وإنما هو ملاحظ في الكلام . وحذف التمييز أو الموصوف وإحلال الوصف محله إذا كانت هناك قرينة كثير شائع .

(١) وقد أوضح الإحلال كما في قول الشاعر :

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الا غضب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" ضمير الفصل من حيث الاسمية والحرفية "

الاختلاف في هذه المسألة :- على عدة آراء وهي ما يلي :-

الرأي الأول :- ذهب أكثر البصريين إلى أن ضمير الفصل حرف .([1])

الرأي الثاني :- في كتاب سيبويه نص ظاهرة غير قاطع بالنسبة لرأي الخليل في هذه القضية . قال سيبويه " كان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم "هو" فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياه بمنزلة ما إذا كانت ما لغوا " ([2]) فظاهر هذا النص يحتمل أمرين : أن الخليل ينكر جعلهم ضمير الفصل بمنزلة ما إذا كانت لغوا ، وأنه يؤيد هذا الجعل .

الرأي الثالث :- على أن السيوطي قد قال " ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة أنه باق على اسميته ".([3])

الرأي الرابع :- والذي عليه الكوفيون أن ضمير الفصل اسم .([4])

وقد دار خلاف آخر في ضمير الفصل وهو خلاف في إعرابه حيث جاء على النحو التالي:-

أولا :- قال أبو البركات الأنباري : ذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا ولا موضع له من الإعراب وأمّا الكوفيون فقد قالوا : له

([1]) ينظر تعليق الفرائد ١٣٤/٢ وشرح الجمل ٦٥/٢ والمغنى ٢٩٧/٢ .

([2]) الكتاب ٣٩٧/٢ .

([3]) الهمع ٦٨/١.

([4]) ينظر شرح الجمل ٦٥/٢ والمغنى ٢٩٧/٢ والهمع ٦٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موضع من الإعراب وذهب بعضهم إلى أن له حكم ما قبل وذهب بعضهم إلى أن له حكم ما بعده . (١)

وسيبويه يمثل المذهب الأول – البصرى – يقول سيبويه في كتابه : (وقد زعم ناس أن "هو" ها هنا صفة(٢) ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز مررت بعبد الله هو نفسه ، فهو ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم ويدخل عليهم أن كان زيد لهو الظريف ، وأن كنا لنحن الصالحين .

فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام ، لأنك لا تدخلها في ذا الموضوع على الصفة فتقول : إن كان زيد الظريف عاقلاً ، ولا يكون هو ، ولا نحن ها هنا صفة وفيهما اللام) .(٣)

ثم يقول في موطن آخر : (فصارت "هو" وأخواتها بمنزلة "ما" إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حالة قبل أن تذكره) . (٤)

الرأي الثاني :- لسيبويه حيث قرر أنه يرى أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب وقد قال المبرد . (٥) مثل قول سيبويه .

---

(١) الإنصاف ٢٠٦/٢ وما بعدها .
(٢) يقصد سيبويه بالصفة التأكيد .
(٣) الكتاب ٩٠/٢ وما بعدها .
(٤) الكتاب ٣٩١/١.
(٥) ينظر المقتضب ١٠٣/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرأي الثالث :- لابن مالك فإنه في شرح الكافية الشافية ذكر اختلاف النحويين في إعراب هذا الضمير (١) وفي التسهيل رجح أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب (٢) .

الرأي الرابع :- قال السيوطي : (وإذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب وعليه الخليل ؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة يكون الخبر خبراً ، لا صفة ، فاشتد شبهه بالحرف ، إذ لم يجأ به إلا المعنى في غيره ، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب)(٣)

الرأي الخامس :- وقال الكسائى : محل ضمير الفصل محل ما بعده .

الرأي السادس :- وقال به الفراء : محلها الضمير كمحل ما قبله (٤)

وعلى ذلك فإن محل ضمير الفصل في نحو (زيد هو قائم) محله رفع عندهما وفي نحو : ظننت زيداً هو القائم . محله نصب عندهما أيضا .

وفي نحو : كان زيد هو قائم محل ضمير الفصل النصب عند الكسائى والرفع عند الفراء وأما في نحو : أن زيداً هو القائم فالعكس . أي في محل رفع عن الكسائى وفي محل نصب عند الفراء .

---

(١) شرح لكافية الشافية لابن مالك ٢٤٠/١.

(٢) تسهيل الفوائد ٢٩.

(٣) همع الهوامع ٦٨/١.

(٤) ينظر الهمع ٦٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا وقد اختلف النحويون حول مذهب الكسائى والفراء الذي قدمناه . فابن مالك والمرادي وابن هشام والسيوطي على أن الفراء يرى أن ضمير الشأن بحسب ما قبله والكسائى يرى أنه بحسب ما بعده . (١)

والدماميني قد عقب على ما ذكره ابن مالك قائلاً : وغير ابن مالك عكس هذا النقل.(٢)

وذكر صاحب الإنصاف هذا الخلاف دون نسبه إلى الكسائى ، أو الفراء (٣) ونسب الرضى القول بأن ضمير الفصل يأخذ حكم ما قبله إلى الكوفيين ولم يخص أحد منهم . (٤) على أننا وجدنا الفراء يجيز في نحو : أظن زيداً هو أخاك الرفع والنصب ، فالنصب على أنه عماد ، والرفع على أنه مبتدأ وما بعده خبر . (٥)

ونقل عن الكسائى جواز ذلك أيضاً .(٦) وفي هذا دلالة على اتفاق الكسائى والفراء على أن ضمير الفصل اسم ، أما موضعه فالقول فيه ما أشرنا إليه .

متى تتعين فصلية هذا الضمير ؟ ومتى تتعين ابتدائيته ؟

تتعين فصلية هذا الضمير في صورتين :-

الأولى :-

---

(١) ينظمر على الترتيب : شرح الكافية ٢٤٥/١ والجنى الدانى ٣٠١ والمغنى ٤٩٧/٢ والهمع ٦٨/١.

(٢) تعليق الفرائد ١٣٤/٢.

(٣) الإنصاف ٧٠٦/٢.

(٤) شرح الرضى على الكافية ٢٧/٢

(٥) معانى القرآن للفراء ٢٠٩/١ وما بعدها.

(٦) معانى القرآن للفراء ٢٠٩/١ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو : ظننت زيدا هو القائم إذ لا يمكن الابتدائية ، لنصب ما بعده ولا البدلية ، لنصب ما قبله ولا التوكيد ؛ لأن المضمر لا يؤكد الظاهر .

الثانية :-

أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو : إن كان زيدا لهو الفاضل وإن ظننت زيدا لهو الفاضل ؛ لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه . فإن كان المرفوع قبله ضميرا نحو : أنت أنت القائم احتمل الثلاثة احتمل في الأولى ما عدا الابتداء ، وفي الثانية ما عدا البدل .

وإن كان بين منصوبين والأول ضمير احتمل الفصل ولا تأكيد نحو : "ظننتك أنت القائم" وتتعين فيه الابتدائية في صورة واحدة :

إذا وقع الضمير بعد مفعول ظننت ، ووقع مرفوع وهو معنى قولي قبل رفع ما ينصب على الابتداء وما بعده خبر مطلقا.(١)

(١) ينظر همع الهوامع ٦٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني

ما فيه رأيان ارتضينا أحدهما .

لعمرك لأفعلن .

كان زيد فاهماً

" وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره "

" أبشرٌ يهدوننا "

" أبشراً منا واحداً نتبعه "

" والأنعام خلقها "

" إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ"

جاء زيدٌ وعمرو

" أسمع بهم وأبصر"

حقيقة نعم وبئس من حيث الاسمية والفعلية

" أجْدل – أخيل – أفعى " بين الصرف ومنع الصرف .

الجزم بـــ (لن)

" كي " بين المصدرية والتعليلية .

من زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً .

" ومن يقنط من رحمة ربِّه إلاَّ الضالون"

فائدة ضمير الفصل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لعَمرُك لأفعلن

هناك خلاف بين النحويين في جملة "لعَمرُك لأفعلن" وتحديداً في ابتدائية "لعَمرُك" وخبريتها .

الرأي الأول :

لعَمرُك : اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عَمرُ:مبتدأ مرفوع بالضمة وعلامة رفعة الضمة الظاهرة – مضاف – والكاف ضمير مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر .

والخبر محذوف وجوباً لأن المبتدأ – وهو لعَمرُك – اسم صريح في القسم ، ومثله : أيمن الله لأفعلن ، ولأفعلن : لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

الرأي الثاني :

لعمرك : خبر حذف مبتدؤه . (١)

الرأي الراجح الذى ارتضيناه هو الرأي الأول ؛ لأنه إذا دار الخلاف في الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل أو من الاعجاز والأواخر فالحمل على الأواخر أولى ؛ لأنها هى محل التغير غالبا ؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر . (٢)

ولأن اللفظ عمرك إنما وضع ليستعمل مقسما به ، وإذا جعل خبراً لم يستعمل مقسماً به بل مخبراً به عن المقسم به .(٣)

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٢٩/١.

(٢) التصريح ١٨٠/١.

(٣) حاشية يس على التصريح ١٨٠/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كان زيدٌ فاهماً

تدخل "كان" وأخواتها وهي – أمسى ، وأصبح ، وأضحى، وظل، وبات ، وصار وليس ، وما زال ، وما برح ، وما فتىء ، وما انفك ، وما دام – على المبتدأ والخبر فترفع الأول على أنه اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها .

ثم إذا قيل : كان زيدٌ فاهماً ففي هذا المثال خلاف على رأيين :

الرأي الأول : وهو للبصريين حيث يرون أن :

كان فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وزيد : اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاهماً : خبر كان الناقصة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الرأي الثاني : للكوفيين حيث يرون أن :

كان : فعل ماض ، زيد : فاعل ، وفاهماً : حال .

والرأي الراجح الذى ارتضيناه هو الرأي الأول ؛ لأنه هو المعمول به ، وكان أرجح من الرأي الثاني وأقوى (١)

(١) وانظر التبيين /٢٩٥ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"وأن أَحَدٌ من المشركين استجارَكَ فأَجِرْهُ"

دار الخلاف بين النحويين في مسألة جواز وقوع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط في الآية الكريمة " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ " (١) على رأيين هما كما يلى :

الرأي الأول : لجمهور البصريين .

حيث فقالوا في "أحدٌ" فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والجملة بعده من الفعل والفاعل المستتر لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

الرأي الثاني : وهو للكوفيين ومعهم الأخفش . (٢)

أن يقال : "أحدٌ" مبتدأ ، وما بعدها خبر . وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده ، وما بعد ذلك هو الخبر .

والرأي الراجح الذى ارتضيناه هو الرأي الأول للبصريين ؛ لأن أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية .

---

(١) الآية رقم ٦ من سورة التوبة .

(٢) التصريح ٢٧٠/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"أبَشَرٌ يَهْدُونَنَا"

هناك خلاف بين النحويين في مسألة جواز وقوع الاسم المرفوع بعد همزة الاستفهام في الآية الكريمة " أبَشَرٌ يَهْدُونَنَا: (١)

الرأي الأول : يقول أصحاب هذا الرأي إن " أبَشَر" وبشرٌ بالتحديد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والجملة الفعلية المذكورة بعد هذا المرفوع لا محل له من الإعراب لأنها مفسرة أو تفسيرية .

الرأي الثاني : أن يقال : المرفوع "بشرٌ" مبتدأ والجملة الفعلية بعده في محل رفع خبر المبتدأ (٢) .

والرأي الراجح الذى ارتضيناه من هذين الرأيين هو الرأي الأحول لأنه الأرجح والأقوم ؛ لأن الكثير والغالب في همزة الاستفهام دخولها على الفعل .

---

(١) الآية رقم ٦ من سورة التغابن .

(٢) شرح التصريح ٢٧٠/١ وما بعدها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"أبشراً منا واحداً نتبعه "

هنا خلاف يسير بين النحويين في مسألة جواز وقوع الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام ، أو النفي بما ، ولا ، وإنْ ، نحو " أبشراً منّا واحداً نتّبِعُهُ " (١) " إنْ زيداً رأيته" على رأيين :

الرأي الأول : يقول أصحابه إن المنصوب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور ، والجملة المذكورة بعد ذلك " نتّبِعُهُ" ، رأيته ، لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مفسّرة .

الرأي الثاني : يقول أصحابه إنّ هذا الاسم – بعد الاستفهام أو "ما" أو "لا" أو "إنْ" – مبتدأ والجملة التي بعده في محل رفع خبر عنه .

والرأي الذي ارتضيناه أن النصب أولى من الرفع وأرجح منه . هذا وإن فصل بين الهمزة وبين الاسم المشغول عنه فالمختار في هذه الحالة الرفع مثل : أأنت زيدٌ تضربه ، لأن الاستفهام حينئذ دخل على الاسم لا على الفعل وذلك ، إن جعلنا " أنت " مبتدأ – كما هو رأي سيبويه ، فإن قدرناه فاعلا بفعل محذوف وانفصل بعد حذفه – كما هو رأي الأخفش – فالمختار النصب ؛ لأن الهمزة في هذه الحالة داخلة على الفعل . (٢)

---

(١) الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) الأشموني ٧٨/٢ ، والتصريح ٣٠٠/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" والأنعام خلقها " (١)

الاسم الظاهر في هذه الآية الكريمة وقع بعد عاطف غير مسبوق بكلمة " أمّا" وقبله فعل غير مبنى على اسم في قوله تعالى " خَلَقَ الإنْسَانَ منْ نُطْفَةٍ فَإذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ "

وهنا في كلمة " الأنْعام " اختلاف بين النحويين في كلمة "الأنْعَامَ " على رأيين :

الرأي الأول : أن كلمة الأنعام : مبتدأ مرفوعاً وما بعدها خبر لهذا المبتدأ .

الرأي الثاني : أن تعرب مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور والجملة بعدها – خلقها – لا محل لها من الإعراب لأنها جملة تفسيرية .

والرأي الراجح الذى ارتضيناه هو الرأي الثاني ؛ لأنه الأرجح والأقوم ؛ لأن المتكلم في هذه الحالة عطف جملة فعلية على جملة فعلية، واتفاق الجملتين أولى من تخالفهما .

أما الرأي الأول القائل بأنه مبتدأ مرفوع فيؤدى إلى تخالف الجملتين ؛ وسنكون قد عطفنا جملة اسمية على جملة فعلية (٢)

---

(١) الآية رقم ٥ من سورة النحل .

(٢) ينظر الأشمونى ٧٩/٢ ، والتصريح ٢٩٩/١ وما بعدها والهمع ١١٣/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"إنّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدَرٍ"

دار خلاف بين النحويين حول كلمة " كُلَّ" وما بعدها من قوله تعالى " إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بقَدرٍ " (١)

الرأي الأول : كُلَّ : بالنصب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور ، والجملة " خَلَقْنَاهُ " لا محل لها .

الرأي الثاني : كُلُّ : بالرفع مبتدأ ، والجملة بعد ذلك " خلقْنَاهُ" في محل رفع خبر .

والرأي الراجح الذي ارتضيناه هو الإعراب الأول – وهو القول بالنصب – ؛ حتى لا يتوهم في الرفع أن الفعل صفة ، قال صاحب التصريح : لأنه إذا رفع "كُلَّ" أحتُمل "خلقْنَاهُ" أن يكون خبراً له ، فيكون المعنى على العموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا – كما هو مذهب أهل السنة والجماعة ، واحتمل أن يكون " خلقْنَاهُ" صفة لـــ "شيء" وبقدر " خبر كُلَّ" . والتخصيص بالصفة يُفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له .فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر . فيوهم ان ثَم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة .

إنما لم يتوهم ذلك مع النصب لـــ " كُلَّ" على أنه مفعول به بفعل محذوف يفسره : "خلقْنَاهُ" ويمتنع جعله صفة لـــ " كلَّ شيء : لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا . (٢)

---

(١) الاية رقم ٤٩ من سورة القمر .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٠٢/١ وشرح الرضي على الكافية ١٧٠/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن هشام : ومن ثم وجب الرفع إن كان الفعل صفة نحو " وكل شيء فعلوه في الزبر " (١)

أو صلة نحو : زيدٌ الذى ضربتهُ ، أو مضافاً إليه نحو : زيدٌ يوم تراه تفرح . (٢)

---

(١) الآية رقم ٥٢ من سورة القمر .

(٢) أوضح المسالك ٨٠/٢ وما بعدها وشرح الرضي على الكافية ١٧٨/١ ـ ١٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جاء زيدُ وعَمرو

دار الخلاف بين النحويين في كلمة " عمرو" من جملة " جاء زيدُ وعمرو" من ناحية الرفع والنصب على رأيين :

الرأي الأول : الرفع ، عطفاً على الفاعل المرفوع الذى قبل الواو .

الرأي الثاني : النصب على أنه مفعول معه .

والرأي الراجح الذى ارتضيناه هو الرأي الأول القائل بالرفع ، عطفاً على الفعل المرفوع الذي قبل الواو ؛ لأنه هو الأقوى في الدلالة على المشاركة في الحدث – وهو الفعل إن العطف يقتضى إعادة العامل تقديراً قبل المعطوف فكان الفعل مكرراً (١)

(١) ينظر : أوضح المسالك ١٧٤/٢ ، شرح التصريح ٣٤٤/١ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (١)

جاء هذا النص القرآني الكريم على إحدى صيغتي التعجب القياسيتين – ما أفعله ، وأفعل به .

وإذا كان التعجب هو : استعظام فعل فاعل ظاهر المزية لزيادة خفي سببها فإن ورد مثل ذلك في القرآن الكريم فهو مصروف إلى المخاطبين أي أن حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب أن تتعجب منها ، وكذلك قوله جل شأنه : (فما أصبرهم على النار) (٢)

وفي كلمة أفضل من هذه الصيغة " أفعل به – أحسن بزيد – خلاف على ما يأتي :

الرأي الأول : قال البصريون : في (أفعل) لفظة الأمر ومعناه ماض ، فهو : فعل ماضي جاء على صورة الأمر ، همزته للصيرورة ، والباء زائدة داخلة على الفاعل لازمة له ، زيد ونحوه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منعاً من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الرأي الثاني : ذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى أن (أفعل) فعل أمر في اللفظ والمعنى وهمزته للنقل ، و(أحسن) فعل أمر وبعده ضمير مرفوع مستتر وجوباً تقديره ، (أنت) –

---

(١) الآية ٣٨من سورة مريم .

(٢) الآية رقم ١٧٥ من سورة البقرة ، وانظر حاشية يس على التصريح ٨٦/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عند غير ابن كيسان وقد التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل أما عنده فتقديره للحسن – والباء هنا للتعدية، والمجرور فيمحل نصب مفعول به (١)

والرأي الراجح الذى ارتضيناه هو الرأي الثاني ؛ لأن الإعراب الأول يترتب عليه استعمال الأمر أفعل بمعنى صار وهو قليل والحمل على القليل فيه نظر وزيادة الباء في الفاعل لزوماً وهذا خلاف الأصل .

(١) أوضح المسالك ٣/٧٥-٧٧ والتصريح ٢/٨٨ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حقيقة (نِعْمَ وبِئْسَ) من حيث الفعلية والاسمية

بين البصريين والكوفيين خلاف في فعلية " نعْمَ وبِئْسَ" واسميتِيهما .

الرأي الأول : يرى الكوفيون أن " نعْمَ و بِئْسَ " من الأسماء واستدلوا على ذلك بقول بعض العرب : " والله ما هى بنعم الولدُ " وقول الآخر : (نعم السير على بئس العير) إذ دخل حرف الجر على نعم وبئس وهو لا يدخل إلا على الأسماء ، ونداء نعم في قولهم يا نعم المولى ودخول لام الابتداء ولام القسم عليهما كما نقول (والله لنعم الرجل أنت) .

الرأي الثاني : يرى البصريون والكسائى بفعلية نعم وبئس واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت). (١)

وقول الكسائى عن العرب : نعما رجلين ونعموا رجالا .

إذْ دخلت تاء التأنيث وألف الاثنين و واو الجماعة على (نعم) وهذه الضمائر البارزة المتصلة لا تدخل إلا على الأفعال .

والرأي الراجح هو الرأي الثاني للبصريين ومعهم الكسائى القائل بفعلية نعم وبئس وأقوى ما استدلوا به على الفعلية وإلحاق تاء التأنيث

---

(١) جزء حديث شريف رواه الترمذى ٢٨٢/٢ ... عن سمرة بنت جندب ... وتمامة ومن اغتسل فالغسل أفضل وانظر التوطئة في النحو للشلوبين /٢٦٥ وحاشية يس على التصريح ٩٤/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الساكنة وألف الاثنين و واو الجماعة هذه الضمائر البارزة المتصلة التي لحقت نعم ، والضمائر البارزة المتصلة من حيث خصائص الأفعال .

كما طعن البصريون في الدليل الكوفي بأن فيه احتمالا آخر وهو أن يكون حرف الجر داخلاً على اسم موصوف محذوف مع صفته ، والأصل (على عير) مقول فيه بئس العير ، " وما هى بولد" وكل دليل تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال . (١)

كما ردّ البصريون قول الكوفيين دخول لام الابتداء ولام القسم على نعم وبئس إنما دخل عليهما لا لأنهما أسماء بل لشبههما بالأسماء في الجمود .

وكذلك ردُّوا استدلال الكوفيين بقولهم الصالح وبئس الرجل في الحق بأن هذا المثال كما ورد في قوله تعالى (والطير صافات ويقبضن ...)

(١) ينظر التصريح ٩٣/٢ وما بعدها ، شرح الأشمونى ٢٦/٣ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(أجدل - أخيل - افعى) بين الصرف ومنع الصرف

هذه الكلمات الثلاث : أجدل للصقر ، وأخيل لطائر ذي خيلان،(١) وأفعى للحية (٢) أسماء في الأصل والحال .

لقد دار خلاف في هذه الكلمات من الناحية الصرفية :-

الرأي الأول : يجوز صرفها عند أكثر العرب .

الرأي الثاني : لا يجوز صرفها للمح معنى الصفة فيها .

الرأي الراجح هو الرأي الثاني (فالمنع من الصرف أقوم وأرجح)

ض

(١) بكسر الخاء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن . قال الفراء هو الشقراق وسمى أخيل لأنه يتخيل في لون الخضرة من غير خلوصها التصريح ٢/٢١٤.

(٢) اختلف في اشتقاق أفعى فقال أبو على : مشتقة من يافع فأصلها يفع وقال ابن جنى من فوعة السم أي حرارته فاصلها أفوع فنقلت الفاع على الأول ، والعين على الثاني إلى موطن اللام .... وانظر التصريح ٢/٢١٤ وشرح الشمونى ٣/٢٣٦ ما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجزم بـ "لَنْ"

زعم بعض النحويين أنه قد يجزم بـ (لن) في كلام العرب ، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

أيادى سبأ يا عزُّ ما كُنْتُ بَعْدَكمْ قلنْ يحل للعينَيْنِ بعْدك منْظرُ (١)

وبهذا الزعم كان فيما بعد "لن" خلاف على ما يلي :

الرأي الأول : لن : حرف نفي ونصب ،يحل فعل مضارع منصوب (بلن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وقد اجتزأ عن تلك الألف ، أو حذفها للضرورة الشعرية .

الرأي الثاني : لن : حرف نفي جزم و(يحل) : فعل مصارع مجزوم بلن وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف .

والرأي الراجح الذي ارتضيناه الرأي الأول هو الأرجح والذي عليه الكلام ؛ لأن الحرف إذا اختص فإنه يعمل عملاً واحداً ؛ ولأن الدليل أو الشاهد إذا كان فيه احتمال لم يصح به الاستدلال .

---

(١) من الطويل ،لكثير عزة في ديوانه ٣٢٧ ، وانظر الأشمونى٤٥٨/٣ ورصف المباني ٢٨٨ وشرح شواهد المغنى ٦٨٧/٢ ومغنى اللبيب ٢٨٥/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"كى"

يرى البصريون(كى) في قول بعض العرب : كيمه – تعليلة جارة– ، معناها لمه ؟ – أي لماذا ؟

أما الكوفيون فيقولون إن (كى) هذه هي الناصبة للمضارع ويتأولون ذلك على أن أصله : كي تفعل ماذا ؛ لأنهم يرون أن " كي " ناصبه للفعل المضارع دائماً (١) فالآراء رأيان هما :

الرأي الأول : رأي البصريين أن " كى " حرف تعليل وجر ، و (مه) ما: اسم استفهام حذفت الألف منه مبنى على السكون – في الأف المحذوفة – في محل جر مثل : لم وعم ومم والهاء : للسكت أو الوقف .

الرأي الثاني : رأي الكوفيين (كى) : حرف مصدرى ونصب ؛ لأن الأصل : كي تفعل ماذا ؛ فإن تفعل : مضارع منصوب بـ " كي " والفاعل مستتر وجوباً تقديره " أنت " ، مه : اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب مفعول به حذفت الألف ، والهاء للسكت أو الوقف .

والرأي الراجح الذي ارتضيناه هو الرأي الأول ؛ لأنه أرجح وأقوم لأن الثاني :

(١) يترتب عله كثرة الحذف – " كيمه " من " كى تفعل ماذا " .

(٢) إخراج " ما " الاستفهامية عن الصدارة .

---

(١) التصريح ٢/٢٣٠ وشرح الأشمونى ٣/٢٨٠ والهمع ٢/٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٣) يترتب عليه كثرة الحذف – " كيمه " من " كي تفعل ماذا "

(٤) إخراج "ما" الاستفهامية عن الصدارة .

(٥) حذف ألفها في غير الجر .

(٦) حذف الفعل المنصوب وبقاء الناصب وكل ذلك لم يثبت .

فإن زعموا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه ورد في صحيح البخاري في تفسيره قول الله تعالى (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ) (١)

كيما فيعود ، أي كيما يسجد فيعود قيل : إن ثبت حذف " يسجد " فهو نادر لا يقاس عليه ؛ على أن الحافظ بن حجر قال : لم أقف على حذفه . (٢)

(١) الآية رقم ٢٢ من سورة القيامة .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٣٢٠/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" مَنْ زَيْداً ؟ لَمن قال : رأيتُ زيداً "

من أبواب النحو العربي ما يعرف بـــ " الحكاية" .... وهي :-

لغة :- المماثلة ، واصطلاحاً :- إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير مثل : أيّاً – لمن قال : رأيت زيداً كما قال الصبّان .(١)

أو هي : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده هو – كما قال صاحب التصريح . (٢) وعند حكاية العلم اسماً كان أو كنية أو لقباً فإن خفيه وجهين أو إعرابين هما :-

الرأي الأول :- نقول لمن قال : جاء زيدٌ – منْ زيدٌ ؟ ولمن قال : رأيت زيداً – قال منْ زيد ؟ ولمن قال : مررتُ بزيد – منْ زيدٍ ؟ وهذه إحدى لغتين للحجازيين ، وذلك أنهم يجيزون الحكاية والإعراب بل يرجحون الإعراب .

وعلل ابن الناظم الحكاية بدافع توهم أن المسؤول عنه غير الأول وفي حال الرفع وإن اتحدت الحركة في حالتي الحكاية والإعراب الا ان وفق الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على إدارة حكاية هذا المذكور في الجملة . (٣)

---

(١) في حاشيته على شرح الأشموني ٨٨/٤ص١٣٨.

(٢) شرح التصريح ٢٨١/٢ ص ١٣٨.

(٣) ينظر شرح الالفية لابن الناظم /٧٣٨ ص١٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرأي الثاني :- "لسيبويه" .

نقول في الجميع : من زيدٌ – أي تأتى بالعلم المسئول عنه بعد (مَنْ) مرفوعاً مطلقاً – مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، وذلك لأنه مبتدأ خبره (مَنْ) ، أو هو خبر والمبتدأ (مَنْ) .

وهنا على رأي الجمهور أيضاً فإن اقترنت (مَنْ) بعاطف مثل : ومن زيد تعين الرفع على أنه خبر (مَنْ) مبتدأ و(مَنْ) خبر عند جميع العرب .

وقد اتفقوا على الرفع لما في ذلك من زوال اللبس ؛ إذ العطف على الكلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره .

هذا ويشترط لحكاية العلم (بمن) ألاّ يكون عدم الاشتراك فيه متيقناً ؛ فلا يقال من الفرزدق؟ بالجر لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛ لأن هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه . (١)

وأخيراً إن كان في الجملة المقصود حكايتها لحن فإنه يتعين المعنى على الرأي الذي ارتضيناه مع التنبيه على اللحن ، وذلك صوناً للكلام العربي عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن مع الحاكي .

فإذا قال شخص : جاء زيد بالجر ، وأردنا حكاية كلامه قلنا : قال فلان جاء زيدٌ لكنه خفض (زيد) .

---

(١) ينظر فيه الأشمونى ٨٨/٤، ٩١،٩٣ وأوضح المسالك ١٣٩/٤ وما بعدها والتصريح ٢٨١/٢ وما بعدها ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٤٦، ٧٥٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" ومَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلا الضَّالُّونَ : (١)

من أحكام باب الاستثناء أنه إذا كان الكلام تاماً غير موجب فلنا أكثر من إعراب في المستثنى ،وذلك كما في قوله تعالى : " ومَنْ يَقْنَطُ منْ رَحْمَةَ ربِّه إلاَ الضَالُونَ " وقوله سبحانه " وَلاَ يَلْتَفتْ منْكُم أَحَدٌ إلاَ امرأتك "(٢) وقوله جل شأنه " مَا فعَلُوهُ إلاَ قَليلٌ منْهُمْ".(٣)

إذ يجوز وهذا هو الراجح إتباع المستثنى المستثنى منه على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ؛ لأن "إلا" عندهم عاطفة في باب الاستثناء خاصة.

ويجوز النصب ، وهذا كما قال ابن هشام وغيره " عربى جيد" وقد قُرئ في السبع "قليل" و "امرأتك " . (٤)

هذا وإن كان الاستثناء منقطعاً وأمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قوله تعالى " ما لهُمْ به منْ علْم إلاَ اتّباع الظّن " (٥)

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الحجر .
(٢) الهامش السابق .
(٣) الأي ٨١ من سورة هود .
(٤) أوضح المسالك ٨٥/٢ وإتحاف فضلاء البشر ١٩٢/٢٥٩.
(٥) الآية رقم ١٥٧ من سورة النساء .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جاز هنا إعرابان النصب عند الحجازيين لامتناع الابدال حقيقة ؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، والاتباع عند بنى تميم – ورجحوا الأول لقول القائل :

وبَلْدة لَيْسَ بِهَا أَنِيْس إلاَّ اليَعَافِير وإلاَّ العِيس (١)

(١) زجز لجردان العود في ديوانه ٩٧ وانظر الإنصاف ٢٧١/١ وأوضح المسالك ٢٦١/٢ والجني الدانى ١٦٤ والخزانة ١٥/١٠-١٨ والدرر ١٦٢/٣ ورصف المباني ٤١٧ وشرح الأشموني ٢٢٩/١ وشرح المفصل ٨٠/٢ والكتاب ٦٣/١.٣٢٢/٢ وغيرها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"فائدة ضمير الفصل"

اختلف النحويون في فائدة ضمير الفصل على ما يلي :-

الرأي الأول :- يرى أن فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر، لا صفة والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة لمسند إليه دون غيره . (١)

الرأي الثاني :- (لابن هشام) حيث حصر ابن هشام هذه الفائدة في ثلاثة أمور قال ابن هشام : (فائدته ثلاثة أمور أحدهما : لفظي ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر ، لا تابع والثاني : معنوي ، وهو التوكيد ذكره جماعة ، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد ، فلا يقل : زيد نفسه هو الفاضل والثالث : معنوي أيضا وهو: الاختصاص ، وكثير من العلماء يقتصر عليه .(٢)

الرأي الراجح الذى ارتضيناه أن من فائدة ضمير الفصل إفادة اختصاص المسند إليه بالمسند . فاذا قلت : زيد هو القائم فالمعنى انه لا قائم غيره وقد صرح بذلك جار الله الزمخشري عند قوله تعالى : (وأولئك هم المفْلحون) (٣) واستدل له السهيلى بأنه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله سبحانه وتعالى ولم

---

(١) ينظر الكاشف ١٤٦/١ .

(٢) المغنى ٩٤٦/٢ .

(٣) الآية رقم ٥ من سورة البقرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يؤت به حيث لم يدع ، وذلك في قوله جل شأنه (وأنه هو أضحك أبكى) وذكر نحوه التنوخى غير انه جعل الضمير للتأكيد ولم يذكر الحصر .(١)

وقد لوحظ أن كل موضع في القرآن الكريم فيه ضمير الفصل فغنه لم يرد إلاّ إذا احتمل ادعاء ذلك أحد من الناس . ومن ذلك الإحياء والأمانة، لما كان النمرود قد ادعى أنه يمكنه الإحياء والإماتة في قوله تعالى : (قال أنا أُحيي وأُميت) (٢) ويأتي القرآن الكريم في موضع آخر ليؤكد أن هذا الأمر لله وحده ، وقوله تعالى (وأنه هو أمات وأحيا) (٣)

وإلى مثل ذلك أشار أبو حيّان قال :- جاء بين لفظ (أن) وخبرها لفظ (هو) وذلك فى قوله (وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه أمات وأحيا ، وأنه هو أغنى وأقنى، وأنه هو رب الشعرى) (٤) ففي الثلاثة الأول لما كان قد يدعي ذلك بعض الناس كقول النمرود احتيج إلى تأكيد في أن ذلك إنما هو الله لا غيره ، فهو الذي يُضْحِك ويُبْكى وهو المميت المحيي، والمغنى المقنى حقيقة؛ وإن ادعى ذلك أحد فلا حقيقة له ، وأما (وأنه هو رب الشعرى) فلأنها لما عُبدت من دون الله تعالى نص تعالى على أنه هو ربها وموجدها .

---

(١) ينظر المغنى اللبيب ٤٩٤/٢ وما بعدها.

(٢) من قوله سبحانه " الم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك غذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر " الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٤٤ من سورة النجم

(٤) الايات ٤٢-٤٤ ، ٤٨-٤٩ من سورة النجم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما كان خلق الزوجين ، والإنشاء الآخر وإهلاك عاد ، ومن ذكر لا يمكن أن يدعي ذلك أحد لم يحتج إلى تأكيد ، ولا تنصيص على أنه تعالى هو فاعل ذلك .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخـــاتمـــة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخـــاتمـــة

نحمدك يا رب حمد الشاكرين ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

فإننى بهذه الوقفة مع بعض مسائل الخلاف النحوية وفقنا بفضل الله تعالى وتوفيقه إلى أمور ظهرت في أثناء البحث منها :

ما ذهب إليه ابن عصفور من أنه يجوز في نحو " لعمرك لأفعلن " أنه يقدر لقسمي لأفعلن ، فيكون من حذف المبتدأ وليس من حذف الخبر ، وقد ارتضينا رأي غيره ؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل أو من الإعجاز والأواخر فالجمل على الأواخر أولى ، لأنها محل التغيير غالباً ؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخله في اللفظ على شيء مقسماً به ، وإذا جعل خبرا لم يستعمل مقسماً به بل مخبراً به عن المقسم به .

رأي الكوفي نفي إعراب "كان زيدُ فاهماً " – (كان) فعل ماض ، (زيد) فاعل ، (فاهما) حال – لم نرتضيه ، قلنا : لما كانت الحال يجوز حذفها ويبقى الكلام تاما ، ولما كانت لا تكون إلا نكرة وهذا هو الأصل ، لما كانت الحال صفة في الأصل أيضاً ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة ولا يشترط ذلك في المنصوب بـــ ""كان"" ولما كان المنصوب "بكان" يتقدم على اسمها وعليها أيضاً والحال لا يتقدم صاحب الحال ولا على العامل فيها عندهم .

كان الرأي الأول – كان اسمها وخبرها هو المعمول به وكان أرجح من الثاني – الكوفي – وأقوى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* زعم بعض النحويين أن " لن " قد تأتي جازمة في كلام العرب، واستشهد لذلك بنحو قول الشاعر : فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقول الآخر : لن يخب الآن ... وهناك لم نرتض هذا الزعم ، لأنه في الأول قد يكون حذف الألف للضرورة الشعرية ، أو لأنه اجترأ بالفتحة عن الألف ، وفي الثاني قد يكون للضرورة الشعرية .

ولأن الحرف إذا اختص فإن له عمل واحد ، ولأن الدليل أو الشاهد إذا كان فيه احتمال لم يصح به الاستدلال ، وغير ذلك كثير مما هو موجود في ثنايا البحث .

ض

وحسبى أننى لم أدخر جهدا .

د/ محمود عبد العظيم محمد نصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفهارس

الآيات القرآنية
الأحاديث النبوية
الأشعار
المصادر والمراجع
المحتويات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية
وأولئك هم المفلحون	البقرة	٥
فما أصبرهم على النار	البقرة	١٧٥
قال أنا أحي وأميت	البقرة	٢٨٥
ولله على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا	آل عمران	٩٧
ما لهم به من علم إلاّ اتباع الظن	النساء	١٥٧
وإن أحد من المشركين استجارك فأجره	التوبة	٦
وواعدنا موسى ثلاثين ليلة	الأعراف	١٤٢
إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً	التوبة	٣٦
إن تستغفر لهم سبعين مرة	التوبة	٨٠
ومن يقنط من رحمة ربه إلاّ الضالون	هود	٨١
لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون	هود	٢٢
إني رأيت أحد عشر كوكبا	يوسف	٤
والأنعام خلقها	النحل	٥
لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون	النحل	٢٣
لا جرم أن لهم لنار وإنهم مفرطون	النحل	٦٢
لا جرم أنهم في الآخرة هم الخاسرون	النحل	١٠٩
أسمع بهم وأبصر	مريم	٣٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا جرم أنما تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا وفي الآخرة	فاطر	٤٣
هذا أخي له تسع وتسعون نعجة	ص	٢٣
وأنه أمات وأحيا	النجم	٤٤
وأنه هو أضحك وأبكى وأنه أمات وأحيا	النجم	٤٣
. وأنه هو أغنى وأقنى ، وأنه هو رب الشعرى	النجم	٤٨، ٤٤
أبشراً منّا واحداً نتبعه	القمر	٢٤
إنّا كل شيء أخلقناه بقدر	القمر	٤٩
وكل سيء فعلوه في الزبر	القمر	٥٢
درعها سبعون ذراعا	الحاقة	٣٢

ص

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأحاديث النبوية

الحديث

من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت

اللهم إنّي أسألك رحمة من عندك

اللهم إنّي أعوذ بك من أُضل أو أُضل

اللهم إنّي أعوذ بك من المغرم والمأثم

اللهم إنّي أعوذ بك من فجأة نقمتك وتحول عافيتك

الإيمان بضع وستون شعبة

إن قعر جهنم سبعين خريفاً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأشعار

١- ولو أصابت لقالت وهي صادقة
إن الرياضة لا تنصبك للشيب

٢- أيادي سبأ يا عزَّ ما كنتُ بعدكم
فلن يحل للعينين بعدك منظرُ

٣- بلدة ليس بها أنيس
إلاَّ اليعافير وإلاَّ العيس

٤- ألا جبذا عاذري في الهوى
ولا جبذا الجاهل العاذل

٥- إن الذين قتلتم أمس سيدهم
لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نَاما

٦- قلت لها بيني فقالت لا جرم
إن الفراقَ اليوم واليوم ظلم

٧- خلا إن حيًا من قريش تفضلوا
على الناس أو أن الأكارم نهشلا

٨- إن محلاً وإن مرتحلاً
أو أن في السفر ما حض سهلا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إتحاف فضلاء البشر – للدمياطي – المطبعة الميمنية ، مصر .

أسرا ر النحو – لابن كمال باشا – تحقيق د/ أحمد حامد . دار الفكر – عمان .

الأصول في النحو – لابن الشراح – تحقيق د/ عبد المحسن الفتلي – مؤسسة الرسالة بيروت – ط أولى – ١٤٠٥هـ .

الأمالي الشجية – لابن الشجى – مطبعة الأمانة – الطبعة الأولى ١٩٣٠هـ .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنبارى – دار الفكر .

البحر المحيط – لأبى حيان – مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض .

التبيين عن مذاهب النحويين للعكري – تحقيق على البجاوى – مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك – تحقيق محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى – ١٣٨٧هـ .

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – للدمياطي – تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن المفدى – ط أولى ١٤٠٣هـ .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – للمرادى – تحقيق د/عبد الرحمن سلمان – مكتبة الكليات الأزهرية – الطبعة الثانية .

الجمل في النحو – للزجاجي – تحقيق على توفيق أحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجنى الداني في حروف المعاني – للمرادي – تحقيق د/ فخر الدين قباوه – و د/محمد نديم ، بيروت دار الآفاق الجديدة – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك – مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

حاشية كتاب سيبويه (السيرافي) – طبع بولاق ١٣١٨هـ.

حاشية يس على شرح التصريح لى التوضيح – مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

خزانة الأدب – للبغدادي – طبع بولاق ١٢٩٩هـ.

الخصائص – لابن جنى – تحقيق محمد على النجار – طبع دار الكتب ١٣٧٦هـ.

الدرر اللوامع – للشنقيطى – مطبعة كردستا بالجمالية ١٣٢٨هـ.

ديوان الأخطل – تحقيق أنطونى صالحانى – بيروت ١٨٩١هـ .

ديوان الأعشى – تحقيق رودلف جاير – طبع فينا – ١٩٢٧م .

ديوان جران العود – رواية السكري – بتحقيق نوري القيسي – منشورات وزارة الثقافة بالعراق ط أولى ١٩٨٢م .

رصف المبانى – للمالقي – تحقيق د/ أحمد الخراط – دار القلم دمشق الطبعة الثانية – ١٤٠٥هـ.

روح المعاني – للألوسي – دار إحياء التراث العربي – بيروت .

سر صناعة الإعراب – لابن جنى – تحقيق د / حسن هنداوى – دار القلم – دمشق – ط أولى ١٤٠٥هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سنن أبي داود – تحقيق محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – مصر .

شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – مطبع دار إحياء الكتب العربية .

شح الألفية لابن الناظم – طبع طهران – إيران .

شرح التصريح على التوضيح – للأزهرى – طبع دار إحياء الكتب العربية .

شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور – تحقيق صاحب أبو جناح – وزارة الشئون الدينية – العراق – ١٤٠٠هـ .

شرح الرضى على شافية ابن الحاجب – تحقيق محيي الدين وزميليه – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٥هـ .

شرح ابن مالك على تسهيله – مخطوط دار الكتب المصرية برقم ١٠/ش/نحو .

شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت .

صحيح البخاري – المكتبة الإسلامية – استانبول – تركيا .

صحيح مسلم – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى – رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء – الرياض .

الكتاب – سيبويه – طبع دار القلم ١٣٨٥هـ ، ودار الكاتب العربي ١٣٨٨هـ – وطبع بولاق ١٣١٨هـ .

الكشف عن وجوه القراءات – للقيسي – تحقيق د/محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠١هـ .

مسند الإمام أحمد – المكتب الاسلامى ، ودار صادر للطباعة والنشر .

معاني القرآن للفراء – عالم الكتب – ط ثالثة ١٤٠١هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مغنى اللبيب ع كتب الأعاريب – لابن هشام – تحقيق محيي الدين عبد الحميد – مطبعة المدني – ١٣٨٧هـ.

المفصل – للزمخشري – المتن بشرح ابن يعيش – عالم الكتب – بيروت .

المفضليات – للمفضل الضبي – شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف – ١٣٧١هـ .

المقتضب – للمبّرد – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٣٨٨هـ .

المقرب – لابن عصفور – تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد – ط أولى – ١٣٩٢هـ .

النشر في القراءات العشر – لابن الجزري – بعناية أحمد دهان – مطبعة التوفيق – دمشق ١٣٤٥هـ.

همع الهوامع – للسيوطى – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت لبنان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محتويات البحث

المقدمة
الفصل الأول : ما فيه أكثر من رأيين ارتضينا احدهما .
المدح والذم بحبذا ولا حبذا
" ولله على الناس حجُّ البيت مَنْ استطاع إليه سبيلا "
لا جَرَمَ أن الله يرانا "
زيد يفهم
تسمية ضمير الفصل
وقوع خبر عن جملة طلبية
حذف خبر إن
تمييز العدد
ضمير الفصل م حيث الاسمية والحرفية
الفصل الثاني : ما فيه رأيان ارتضينا احدهما .
لعمرك لأفعلن
كان زيدٌ فاهما
" وإن أحدٌ من المشركين استجار فأجرّه "
" أبشرٌ يهدوننا "
" أبشراً منّا واحداً نتبعه "
" والأنعام خلقناها "
" إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر "
جاء زيدٌ وعمرو
"اسمع بهم وأبصر"

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حقيقة نعم ويئس من حيث الاسمية والفعلية

(أجَدَلَ – أخيل – أفعى) بين الصرف ومنع الصرف

الجزم بـــ (لن)

(كي) بين المصدرية والتعليلية

من زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً

" ومن يقنط من رحمة ربِّه إلاَّ الضالون "

فائدة ضمير الفصل

الخاتمة

الفهارس

الآيات القرآنية

الأحاديث النبوية

الأبيات الشعرية

المصادر والمراجع

المحتويات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner